الأمم المتحدة

A/HRC/25/71

الجمعية العامة

Distr.: General
7 February 2014
Arabic
Original: French

**مجلس حقوق الإنسان**
**الدورة الخامسة والعشرون**
البند ١٠ من جدول الأعمال
**المساعدة التقنية وبناء القدرات**

# تقرير الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في هايتي، غوستافو غايون

موجز

يقترح غوستافو غايون، الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في هايتي الذي عيّنه مجلس حقوق الإنسان في حزيران/يونيه ٢٠١٣، اعتماد علاج بالصدمة لحل بعض الجوانب الرئيسية لحالة حقوق الإنسان في البلد، وهي جوانب يعتبرها معقدة جداً ولكن يمكن التغلب عليها. وقد اضطلع الخبير المستقل في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ بمهمة في هايتي، في كل من بور - أو - برانس وجاكميل.

وانطلاقاً من التشخيصات التي أجراها من سبقه والتي يشاطر ما جاء فيها، حدد الخبير المستقل خمسة مشاكل رئيسية تحضّ على ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان في هايتي، وهي مشاكل لا بد من اتخاذ إجراءات عاجلة بشأنها:

وأولى هذه المشاكل هي انعدام المساواة الاجتماعية بحيث تفتقر شريحة كبيرة من السكان إلى الموارد اللازمة للعيش ما يحرمها من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛

وثانيها هي الحالة المزرية للأشخاص المحرومين من حريتهم ولا سيما مشكلة الحبس الاحتياطي المطوّل؛

وثالثها هي ضعف سيادة القانون؛

ورابعها هي انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتُكبت في الماضي؛

(A) GE.14-10839 260214 030314

*1410839*

الرجاء إعادة الاستعمال

وخامسها هي تأثير الكوارث الطبيعية التي ضربت هايتي على حقوق الإنسان. ويتناول الخبير المستقل بشكل خاص وضع المشرّدين الذين لجؤوا إلى المخيمات لا سيما إثر زلزال عام ٢٠١٠، كما يتناول وباء الكوليرا، ووضع الأشخاص المنحدرين من أصول هايتية الذين قد يصبحون عديمي الجنسية.

ويأمل الخبير المستقل في أن يساهم العلاج بالصدمة الذي يقترحه في وضع حد للانتهاكات التي ما زالت تُرتكب في هذه المجالات الخمسة، ويبعث رسالة تعبّر عن الالتزام القوي بتحسين الوضع، ويمهد الطريق لتنفيذ التوصيات التي قُدمت خلال العقود الأخيرة، لا سيما في إطار الاستعراض الدوري الشامل وعن طريق آلية الإجراءات الخاصة التابعة للمجلس، ويكرر الخبير المستقل هذه التوصيات مقدّماً مساهمته لتنفيذها.

المحتويات


| | | الفقـــرات | الصفحة |
|---|---|---|---|
| أولاً – | مقدمة | ١-٧ | ٤ |
| ثانياً – | خمسة عوامل أساسية لفهم حالة حقوق الإنسان في هايتي | ٨-٧٩ | ٥ |
| ألف– | الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وانعدام المساواة الاجتماعية | ١١-٣٠ | ٥ |
| باء – | الحرمان من الحرية وظروف الاحتجاز | ٣١-٤٢ | ١١ |
| جيم– | ضعف سيادة القانون | ٤٣-٥٧ | ١٤ |
| دال – | الانتهاكات المرتكبة في الماضي والإفلات من العقاب | ٥٨-٦٨ | ١٩ |
| هاء – | الكوارث الطبيعية والأوضاع الإنسانية الأخرى | ٦٩-٧٩ | ٢٢ |
| ثالثاً – | الاستنتاجات والتوصيات | ٨٠-٨٤ | ٢٥ |

# أولاً- مقدمة

١- يقدَّم هذا التقرير عملاً بالإعلان الذي صدر عن رئيس مجلس حقوق الإنسان (PRST/22/2) في ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٣ والذي دعا فيه المجلس المكلف بالولاية إلى القيام ببعثة إلى البلد وتقديم تقريره إليه في دورته الخامسة والعشرين.

٢- وإثر استقالة السيد ميشيل فورست لأسباب شخصية في آذار/مارس ٢٠١٣، عيّن المجلس السيد غوستافو غايون خبيراً مستقلاً معنياً بحالة حقوق الإنسان في هايتي في حزيران/يونيه ٢٠١٣. وتسلّم السيد غايون مهامه في ١ آب/أغسطس ٢٠١٣. ويغطي هذا التقرير الفترة الممتدة من ١ آب/أغسطس ٢٠١٣ إلى ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، ويتضمن توصيات موجّهة إلى حكومة هايتي وإلى المجتمع الدولي.

٣- وقد نظّم الخبير المستقل بعثة إلى هايتي بين ٢٣ أيلول/سبتمبر و١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. ومكث في بور - أو - برانس وذهب إلى جاكميل. وأكمل بعثته بمقابلات أجراها في نيويورك. ويود أن يعرب عن امتنانه لجميع الأشخاص الذين قابلهم أثناء زيارته.

٤- ويريد الخبير المستقل أن يعرب عن شكره الخاص للسلطات الهايتية التي سمحت بإجراء هذه البعثة في أفضل الظروف. وهو ممتن بشكل خاص لرئيس مجلس النواب، وللوزيرة المنتدبة المكلفة بحقوق الإنسان وبمكافحة الفقر المدقع، ولسائر أعضاء الحكومة على صدق ملاحظاتهم وجودتها.

٥- كما التقى الخبير المستقل بنائب الممثل الخاص للأمين العام رئيس بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وبرؤساء أقسام هذه البعثة ولا سيما رئيس قسم حقوق الإنسان. ويود أن يشكر كل أعضاء أفرقتهم الذين منحوه دعماً فعالاً سواء في بور - أو - برانس أو في تنقّلاته، وتشاركوا معه تقييمهم للوضع السائد. ويعرب أيضاً عن شكره لممثلي الصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة في هايتي ولأفرقتها على الدعم الذي وفّروه والمعلومات التي قدّموها إليه.

٦- ويعرب الخبير المستقل عن شكره لممثلي منظمة الدول الأمريكية ولأعضاء السلك الدبلوماسي الذين تمكّن من تبادل وجهات النظر معهم بشأن حالة حقوق الإنسان في هايتي. ويعرب أيضاً عن شكره للسفير الذي يمثّل اتحاد أمم أمريكا الجنوبية ولسفراء مجموعة أصدقاء هايتي الذين التقاهم في بور - أو - برانس ونيويورك.

٧- ويود الخبير المستقل أن يعرب عن خالص شكره لممثلي منظمات المجتمع المدني العديدين الذين التقاهم في هايتي ونيويورك.

## ثانياً- خمسة عوامل أساسية لفهم حالة حقوق الإنسان في هايتي

٨- إن حالة حقوق الإنسان في هايتي معقدة جداً ولكن يمكن التغلب عليها. وقد تعاقب مختلف المحللين والمراقبين الأكفاء على تشخيصها مرات عديدة. وتتضمن تشخيصاتهم جوانب مشتركة وتبيّن أن المشاكل الرئيسية تكمن في الضائقة الاقتصادية الكبيرة التي يعاني منها غالبية السكان والتي تندرج في إطار الضعف الشديد الذي يعتري أداء المؤسسات، وما يزيد الوضع سوءاً انتشار ظروف العيش اللاإنسانية في السجون وعدم معاقبة المتورّطين في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتُكبت في الماضي ولم يُكشف بعد عن ملابساتها، وذلك فضلاً عن الكوارث الطبيعية المتعاقبة، والمشاكل التي تأخذ طابع الحتمية والتي تصعّب مهمة ضمان حقوق الإنسان حاضراً ومستقبلاً.

٩- ولا يختلف رأي الخبير المستقل، بعد زيارته الرسمية الأولى إلى هايتي، عن رأي الخبراء الذين سبقوه. وهو يشاطر التوصيات الحكيمة التي قدّمها في العقود الثلاثة الأخيرة مراقبون ذوو كفاءات عالية ومن بينهم الخبراء المستقلون الذين سبقوه، والتوصيات التي صدرت عن البرامج والمؤسسات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة ولمنظمة الدول الأمريكية، وكذلك التي صدرت عن مجلس حقوق الإنسان عقب الاستعراض الدوري الشامل الذي جرى في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ لتناول حالة هايتي (A/HRC/19/19).

١٠- ويلاحظ الخبير المستقل مع الارتياح أن الحكومة أعربت عن عزمها على تنفيذ هذه التوصيات، فأعرب هو عن استعداده لتقديم ما يستطيع تقديمه إلى السلطات الهايتية والمجتمع الهايتي رغبة منه في المساهمة في تحقيق هذا الهدف. ومن بين التوصيات العديدة المقدّمة، يودّ الخبير المستقل أن يشدد على خمسة جوانب ينبغي برأيه أن تحظى بالأولوية.

### ألف- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وانعدام المساواة الاجتماعية

١١- تعيش الغالبية الساحقة من الشعب الهايتي في الفقر. ويتلقى ستة وسبعون في المائة من السكان ما يعادل أقل من دولارين أمريكيين في اليوم، ويتلقى ٦٠ في المائة منهم أقل من دولار واحد في اليوم[(١)]. ومع أن هذه الفئة السكانية هي الوحيدة التي تعيش في فقر مدقع بحسب الأرقام الرسمية، فإن ظروف عيش مجمل الفقراء ليست بأفضل من ذلك. وليس من الغلو القول إن كل الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع إضافة إلى الأشخاص الذين يعيشون في فقر عادي يعانون جميعهم من البؤس في هايتي؛ أي ما مجموعه ٧,٥ ملايين شخص من أصل ١٠ ملايين نسمة.

(١) سُجلت هذه البيانات قبل زلزال عام ٢٠١٠ (المعهد الهايتي للإحصاء والمعلوماتية). وبحسب الوزيرة المنتدبة المكلفة بحقوق الإنسان وبمكافحة الفقر المدقع، يعيش ٤,٧ مليون شخص في فقر مدقع في هايتي.

١٢- وأياً كانت الإحصاءات، فإن تفشي مظاهر البؤس في العاصمة بور - أو - برانس أمر ملفت للنظر حيث تعجّ الأرصفة بالبائعين الجوّالين الذين يحاولون بيع كل أنواع السلع. ولربما تشكّل هذه المدينة أكبر الأسواق الشعبية في العالم من حيث عدد المورّدين، وأصغرها في الوقت نفسه من حيث قلة المشترين. ومع ذلك، يقوم الرجال والنساء وأحياناً الأطفال بعرض منتجاتهم يومياً من مطلع الفجر حتى غروب الشمس، منتظرين قدوم مستهلك متواضع الإمكانيات يمكّنهم من استكمال مدخولهم الذي لا يتجاوز في المتوسط دولاراً أو دولارين في اليوم.

١٣- وإن المواظبة على هذه الممارسة لا تكشف النقاب عن الضائقة الاقتصادية فحسب وإنما تُظهر أيضاً التصميم الهائل الذي تتحلى به شريحة كبيرة من الهايتيين الذين يكدحون في العمل بعزم مدهش رغم الظروف المضنية. ولو بُذلت هذه الجهود في أنشطة أكثر إنتاجاً، لارتفعت كثيراً مداخيل قسم كبير من الفئات الهايتية الأكثر فقراً.

١٤- ويبلغ معدل البطالة ٦٠ في المائة بحسب الوزيرة المنتدبة المكلفة بحقوق الإنسان ومكافحة الفقر المدقع. وهذا الوضع، مقترناً بمعدل الفقر المذكور أعلاه، يؤثر في المقام الأول على الحق في الغذاء والسكن. ومع أن سوء التغذية قد انخفض بنسبة الثلث في هايتي منذ عام ١٩٩٠، فإن المؤشر العالمي للجوع الذي يبلغ ٢٣,٣ في البلد يُعتبر مؤشراً "مثيراً للقلق[٢]". وهو أعلى مؤشر في القارة الأمريكية. ويعاني أكثر من ٤٤ في المائة من السكان من سوء التغذية في هايتي[٣].

١٥- أما فيما يخص الحق في السكن، فلا يتمتع به معظم الهايتيين في الواقع. وقد تفاقمت مشكلة السكن مع الزلزال الذي ضرب البلد عام ٢٠١٠. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، كانت مخيمات اللاجئين تضم ٠٠٠ ٢٨٠ شخص من المتأثرين بالزلزال. وسنعود لاحقاً إلى مشكلة المخيمات التي تحتاج إلى حل عاجل. ولا بد من الإشارة في الوقت الراهن إلى أن الدولة قررت بناء ٠٠٠ ٥٠٠ سكن اجتماعي ولكن لوحظت بحسب تصريحات الحكومة صعوبات تعيق تحقيق هذا الهدف وتنجم عن جملة أمور منها المخالفات المرصودة في تسجيل العقارات.

(٢) يُعتبر المؤشر الذي يتراوح بين ١٠ و١٩,٩ مؤشراً "خطيراً" ويُعتبر المؤشر البالغ ٣٠ وما فوق مؤشراً "مثيراً جداً للقلق". المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، *المؤشر العالمي للجوع لعام ٢٠١٣* (International Food Policy Research Institute, *2013 Global Hunger Index (GHI 2013)*)، ويمكن الاطلاع على التقرير على الموقع التالي: www.ifpri.org/tools/2013-ghi-map.

(٣) شبكة الصحافة الهايتية، "هايتي - انعدام الأمن الغذائي: ما زال مؤشر الجوع في هايتي مثيراً للقلق"، ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. (Haïti Press Network, «Haïti-insécurité alimentaire: L'indice de la faim en Haïti toujours alarmant»). ويمكن الاطلاع على التقرير على الموقع التالي: http://hpnhaiti.com/site/index.php/economie/10690-haiti-insecurite-alimentaire-lindice-de-la-faim-en-haiti-toujours-alarmant.

١٦- أما الوضع المتعلق بالحق في الصحة، فهو أيضاً وضع خطير جداً. فبحسب صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، يفتقر ٦٠ في المائة من السكان، ولا سيما سكان الأرياف، إلى خدمات الرعاية الصحية الأساسية[٤]. وبحسب منظمة الصحة العالمية، بلغ العمر المتوقع عند الولادة في هايتي ٦٣ سنة في عام ٢٠١١[٥]. أما معدل وفيات الأطفال في عام ٢٠١١ فقد بلغ ٧٠ حالة وفاة لكل ألف ولادة، ووصل معدل الوفيات النفاسية إلى ٣٥٠ حالة وفاة نفاسية لكل ١٠٠ ٠٠٠ مولود حي. وأما نصيب الفرد من المبالغ التي تصرفها الحكومة في مجال الصحة فقد تضاعف تقريباً بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٠، إلا أن هذه المبالغ لا تتجاوز ١٠ في المائة من ميزانية الدولة. ونظراً إلى افتقار غالبية السكان للموارد الاقتصادية، فلا عجب أن "يؤدي الطب التقليدي دوراً هاماً لأن ٨٠ في المائة من السكان يلجؤون إليه أولاً لانخفاض تكلفته وقربه منهم[٦]". وقد تفاقم هذا الوضع إثر انتشار وباء الكوليرا الذي يجري تناوله أدناه.

١٧- ولا يُطبَّق الحق في التعليم على حوالي نصف أطفال البلد الذكور والإناث الذين لا يرتادون المدرسة. فتبلغ نسبة المدارس الخاصة ٨٠ في المائة تقريباً من المدارس؛ ويشكل غياب الإمكانيات الاقتصادية والعدد المحدود جداً من المدارس العامة السببين الرئيسيين لعدم التحاق الأطفال بالمدارس. كما أن هناك أعداداً كبيرة من البالغين الأميين. وبين عامي ٢٠٠٧ و٢٠١١، كان ربع الرجال الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤ سنة لا يعرفون القراءة والكتابة، وكان ثلث الفتيات المنتميات إلى نفس الفئة العمرية لا يعرفن أيضاً القراءة والكتابة[٧]. وفي عام ٢٠٠٣، " [سجلت] الأمية نسبة أفضل بكثير في المناطق الحضرية منها في المناطق الريفية (٨٠,٥ في المائة مقابل ٤٧,١ في المائة)[٨]". وبحسب اليونيسيف، تبلغ نسبة الأطفال الذين ينجزون دراساتهم الثانوية أقل من ٢ في المائة من الأطفال الذين هم في سن الدراسة[٩]. ويبلغ عدد سنوات التعليم ٤,٩ سنوات في المتوسط[١٠]. وأعلمت الحكومة الخبير المستقل بأن برنامج تعميم التعليم المجاني والإلزامي قد مكّن ١٧٣ ٣٩٩ ١ طفلاً من تلقي تعليم أساسي مجاني (المرحلتان الأولى والثانية).

---

(٤) www.unicef.org/infobycountry/haiti_2014.html.

(٥) www.who.int/countries/hti/fr/.

(٦) منظمة الدول الأمريكية للصحة، *تحدي هايتي. الصحة: حق للجميع*، واشنطن، ٢٠٠٥، ص.١٠.

(٧) www.unicef.org/french/infobycountry/haiti_statistics.html#103.

(٨) جمهورية هايتي، وزارة الاقتصاد والمالية، معهد هايتي للإحصاء والمعلوماتية، *التعداد العام للسكان والمساكن في هايتي، (٢٠٠٣)*. ويمكن الاطلاع على التقرير على العنوان التالي: www.ihsi.ht/rgph_resultat_ensemble_education.htm.

(٩) www.unicef.org/infobycountry/haiti_2014.html.

(١٠) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، *التقرير الوطني للتنمية البشرية في هايتي*، ٢٠١٣. ويمكن الاطلاع على التقرير على الموقع التالي: http://hdr.undp.org/fr/countries/profiles/HTI.

١٨- وتعكس استفادة معظم السكان المحدودة جداً من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عمق اللامساواة في المجتمع الهايتي، على نحو ما أوضحه جيداً رئيس الوزراء أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣: "عندما وصل الرئيس ميشيل مارتيلّي إلى الرئاسة، كان ٧٦ في المائة من الشعب الهايتي يعيش في الفقر و٥٦ في المائة منه في فقر مدقع، وذلك في ظل تفاوتات اجتماعية شديدة[١١]".

١٩- وقام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتحليل هذه اللامساواة في تقريره الصادر عام ٢٠١٣ بشأن التنمية البشرية[١٢] وقد جاء فيه أن هايتي تشهد أحد أدنى مؤشرات التنمية البشرية في العالم وقد بلغ هذا المؤشر ٠,٤٥٦ في عام ٢٠١٢. وتحتل هايتي المرتبة ١٦١ من أصل ١٨٧ بلداً معنياً. وعندما يُعدَّل هذا المؤشر وفقاً لمظاهر اللامساواة التي يعاني منها السكان الأكثر فقراً المحرومون من الرعاية الصحية والتعليم والكرامة، فإنه يهبط إلى ٠,٢٧٣. أما بالنسبة إلى اللامساواة بين الرجال والنساء تحديداً، فقد احتلت هايتي المرتبة ١٢٧ من أصل ١٤٨ بلداً في عام ٢٠١٢.

٢٠- وللتمكن من فهم ما تعنيه مؤشرات اللامساواة هذه بشكل أفضل، ينبغي العودة إلى الإيضاحات التي قدّمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بهذا الشأن: فهو يحدد أن مؤشر التنمية البشرية في هايتي، الذي بلغ ٠,٤٥٦ في عام ٢٠١٢، "هو أقل من المؤشر المتوسط لمجموعة البلدان ذات التنمية البشرية الضعيفة البالغ ٠,٤٦٦، وهو أيضاً أقل بكثير من المؤشر المتوسط لبلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي البالغ ٠,٧٤١[١٣]".

٢١- ولكن مؤشر التنمية البشرية لا يكفي لتقييم الواقع المعاش في مجتمع من المجتمعات، ولذلك فقد عُدل وفقاً لمظاهر اللامساواة. وبحسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "إن مؤشر التنمية البشرية قيمة متوسطة تقيس منجزات البلدان في مجال التنمية البشرية الأساسية (فيما يخص عوامل ثلاثة هي: الحياة الطويلة والصحية، والوصول إلى المعارف، وظروف العيش الكريمة). وعلى غرار كل القيم المتوسطة، يحجب مؤشر التنمية البشرية التفاوت القائم في توزيع إنجازات التنمية البشرية على الفئات السكانية المختلفة. فأوجد مؤشر التنمية البشرية لعام ٢٠١٠ مؤشرَ التنمية البشرية المعدّل وفقاً لمظاهر اللامساواة الذي يأخذ بالاعتبار مظاهر اللامساواة في العوامل الثلاثة المتعلقة بمؤشر التنمية البشرية، "فيخصم" من قيمة العوامل المتوسطة القيمة التي تُبيّن مستوى اللامساواة فيه. ويمكن اعتبار مؤشرِ التنمية البشرية مؤشراً

---

(١١) مداخلة أدلى بها رئيس الوزراء، السيد لوران سلفادور لاموت، بمناسبة الدورة العادية الثامنة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة، في نيويورك، يوم ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ (انظر الوثيقة A/68/PV.14).

(١٢) http://hdr.undp.org/fr/2013-report.

(١٣) انظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، *المؤشرات الدولية للتنمية البشرية. هايتي. حالة البلد: مؤشرات التنمية البشرية. تقرير عام ٢٠١٣* (*http://hdr.undp.org/sites/default/files/Country-Profiles/HTI.pdf*) وتقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٣ – نهوض الجنوب: التنمية البشرية في عالم متنوع، ص. ١٥٨.

للتنمية "المحتملة"، ومؤشرِ التنمية البشرية المعدّل وفقاً لمظاهر اللامساواة مؤشراً للتنمية "الحقيقية". وينجم "انخفاض" التنمية البشرية المحتملة نتيجة مظاهر اللامساواة عن الفرق بين مؤشر التنمية البشرية والمؤشر المعدّل وفقاً لمظاهر اللامساواة، ويمكن التعبير عن هذا الانخفاض بنسبة مئوية[١٤]".

٢٢- وعليه، فإن كان مؤشر التنمية البشرية لعام ٢٠١٢ في هايتي يبلغ ٠,٤٥٦، وهو مؤشر منخفض جداً، "فهو يهبط إلى ٠,٢٧٣ بعد خصم القيمة المتعلقة باللامساواة، وهذا ما يعادل خسارة بنسبة ٤٠,٢ في المائة نتيجة اللامساواة في توزيع مؤشرات العوامل الثلاثة [...]. أما نسبة الخسارة الناجمة عن مسألة اللامساواة في البلدان ذات مؤشر تنمية بشرية منخفض، فتبلغ في المتوسط ٣٣,٥ في المائة، وتصل إلى ٢٥,٧ في المائة في أمريكا اللاتينية والكاريبي[١٥]".

٢٣- ويبرز أحد مظاهر التفاوت الأخرى في مؤشر اللامساواة بين الجنسين الذي "يعكس أوجه اللامساواة القائمة على نوع الجنس استناداً إلى ثلاثة عوامل هي: الصحة الإنجابية، والاستقلالية، والنشاط الاقتصادي. وتقاس الصحة الإنجابية على أساس الوفيات النفاسية ومعدلات الخصوبة بين المراهقات؛ وتقاس الاستقلالية على أساس نسبة المقاعد البرلمانية الموزعة بحسب نوع الجنس وعلى أساس إمكانية الوصول إلى التعليم الثانوي والعالي بحسب نوع الجنس؛ أما النشاط الاقتصادي، فيقاس على أساس معدلات الانخراط في سوق العمل بحسب نوع الجنس. ويبيّن مؤشر التفاوت بين الجنسين انخفاض مستوى التنمية البشرية بسبب تفاوت إنجازات كل من الرجال والنساء فيما يخص العوامل الثلاثة المذكورة. وتشهد هايتي مؤشر تفاوت بين الجنسين يبلغ ٠,٥٩٢ بحيث احتل البلد المرتبة ١٢٧ من أصل ١٤٨ بلداً في عام ٢٠١٢ [...]. وخصصت نسبة ٤ في المائة من المقاعد البرلمانية للنساء في هايتي، ووصلت نسبة ٢٢,٥ في المائة من النساء البالغات مرحلة التعليم الثانوي أو مرحلة أعلى، مقارنة بنسبة ٣٦,٣ في المائة لنظرائهم الرجال. وتموت ٣٥٠ امرأة في كل ١٠٠ ٠٠٠ ولادة؛ ويبلغ معدل الخصوبة بين المراهقات ٤١,٣ ولادة من كل ١ ٠٠٠ ولادة. أما نسبة انخراط المرأة في سوق العمل فتبلغ ٦٠,١ في المائة مقارنة بنسبة ٧٠,٦ في المائة للرجال[١٦]."

---

(١٤) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، *المؤشرات الدولية للتنمية البشرية. هايتي. حالة البلد: مؤشرات التنمية البشرية. تقرير عام ٢٠١٣* (عنوان فرعي: اللامساواة. وقد أرفد بالمؤشر "مؤشر التنمية البشرية المعدَّل وفقا لمظاهر اللامساواة" الوثيقة التالية: تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٣. نهوض الجنوب: التنمية البشرية في عالم متنوع. مذكرة إيضاحية عن المؤشرات المركبة المذكورة في تقرير التنمية البشرية. هايتي. وتتغير قيمة مؤشرات التنمية البشرية وترتيبها في تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٣). انظر http://hdrstats.undp.org/fr/pays/profils/HTI.html (الترجمة الرسمية من اللغة الإنكليزية). وبسبب التعديلات التي أُدخلت على الموقع الإلكتروني لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لم تعد الوثيقة متاحة على الموقع. ويضمن الخبير المستقل صحة هذا الاقتباس.

(١٥) م. س.

(١٦) م. س. انظر http://hdr.undp.org/sites/default/files/Country-Profiles/HTI.pdf.

٢٤- ونظمت الحكومة برنامجاً وطنياً لمكافحة الجوع وسوء التغذية (أبا غرانغو - "القضاء على المجاعة")، وبرنامجاً وطنياً لتقديم المساعدة الاجتماعية (إيدي بيب - "مساعدة الشعب") يتضمن عدة مبادرات مثل مبادرة بانيه سوليداريتي (Panye Solidarité) (وهي عبارة عن ٦٠ ٠٠٠ طرد غذائي من المنتجات المحلية الموزَّعة شهرياً على أسر مستضعفة)، ومبادرة كور بييزان (Kore Peyizan) (وهدفها دعم ٦٠ ٠٠٠ مزارع عن طريق تزويدهم بالموارد اللازمة، ودعم ٥ ٠٠٠ صائد سمك وتزويدهم بمعدات صغيرة، وتدريب ١ ٠٠٠ مزارع على التقنيات المستخدمة لإنتاج الحبوب الغذائية)، ومبادرة كانتين موبيل (Kantin Mobil) (وهي عبارة عن ٦٤ ٠٠٠ طبق ساخن موزّع شهرياً على سكان المدن الذين يعيشون في أحياء تشكو من انعدام الأمن الغذائي). ونظراً إلى أهمية هذه المبادرات، لا بد من اعتماد إجراءات طويلة الأجل لتحقيق الأهداف التي حددتها والمتمثلة في تخفيض عدد السكان الذين يقاسون الجوع إلى النصف قبل نهاية عام ٢٠١٦، والقضاء على الجوع وسوء التغذية بحلول عام ٢٠٢٥، والعمل قدر الإمكان على تقصير المهل المحددة لبلوغ هذه الأهداف.

٢٥- وبالإضافة إلى ذلك، تركّز الخطة الاستراتيجية الإنمائية في هايتي على خمس مسائل تحظى بالأولوية وهي: التعليم والتنمية البشرية والاجتماعية (الانتفاع بالتعليم والصحة والخدمات الاجتماعية والثقافة وتحسين نوعية المساكن)؛ والبيئة وإدارة الأراضي؛ والاقتصاد والعمل؛ والطاقة؛ وسيادة القانون والديمقراطية.

٢٦- ويأمل الخبير المستقل في أن تتمكن برامج المساعدة الاجتماعية من الإسهام في تحقيق رفاه الفئات الأكثر ضعفاً. ويأمل أيضاً في أن تؤدي الخطة الاستراتيجية إلى تلبية الاحتياجات الأساسية لغالبية السكان، وفي أن تسمح بتحديد العوامل التي تديم مظاهر اللامساواة الاجتماعية العميقة المؤثرة في المجتمع الهايتي للتمكن من ضبطها عن طريق سياسات فعالة ترمي إلى إيجاد وضمان ظروف عيش كريمة للجميع في مهلة عاجلة ومعقولة.

٢٧- ويُعد الحق في التعليم عنصراً رئيسياً للتمتع بجميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فإضافة إلى أهمية التعليم في التطوير الذاتي للفرد، يسمح التعليم في الوقت ذاته بتعزيز قدرة الأشخاص على الوصول بمزيد من الاستقلالية إلى حقوق أساسية أخرى مثل الحق في الغذاء والعمل والسكن والصحة. فاعتماد سياسة مقرَّرة وطموحة وسخية ترمي إلى ضمان الحق في التعليم له تأثير قوي مضاعِف على إعمال الحقوق الأساسية الأخرى المكفولة للأفراد، ما يسمح بتخطي مشكلة افتقار شريحة كبيرة من السكان الهايتيين إلى الإمكانيات اللازمة وعجزها عن تأمين احتياجاتها الأساسية. ولا شك في أنه يجب تطبيق هذه السياسة على الأطفال والشباب، ولكن يجب تطبيقها أيضاً على العاملين البالغين وعلى المسنين، من أجل السعي بصورة متواصلة وحثيثة إلى ضمان تعلّم كل الشعب الهايتي القراءة والكتابة بأسرع وقت ممكن وإلى تنظيم دورات للتدريب التقني أو المهني. ومن المستحسن أن تحذو هذا الحذو المبادراتُ المتعلقة بالحق في التعليم التي بحثت فيها الحكومة، ولا سيما الوزارة المنتدبة المكلفة

بحقوق الإنسان وبمكافحة الفقر المدقع، فضلاً عن برنامج تعميم التعليم المجاني والإلزامي، وبرنامج "تي ماما شيري" (Ti maman cheri)، وخطة عرضتها الحكومة على الخبير المستقل وترمي إلى تعليم كل السكان الأميين القراءة والكتابة خلال السنوات الثلاث المقبلة.

٢٨- وتجدر الإشارة بشكل خاص إلى عمل أمانة الدولة المعنية بإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة التي تعد مبادرات تهدف إلى إخراج مليون شخص مصاب بإعاقة من حالة التهميش التي يعانون منها، وذلك بالاستناد إلى اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي صدّقت عليها هايتي عام ٢٠٠٩، وإلى قانون ١٣ آذار/مارس ٢٠١٢ المتعلق بإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة. ورغم قلة الموارد المالية المتاحة، تعمل الوزارة بعزم مع الجمعيات المعنية بشؤون الأشخاص ذوي الإعاقة الموجودة في مناطق مختلفة من البلد، كما تعمل بالتعاون مع بلدان أخرى.

٢٩- ويجب أن يكون تطبيق العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في سلّم الأولويات للتمكن من توفير الحماية الدولية التي يستحقها الشعب الهايتي في هذا المجال. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، قدّمت الحكومة عملاً بالتوصيات الدولية طلباً للانضمام إلى هذا العهد.

٣٠- واستجابة لطلبات المساعدة التقنية التي تقدَّمت بها الحكومة، اقترح الخبير المستقل اختيار خبيرة أو خبير بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يمكنه أن يعمل بالتعاون مع الخبير المستقل لكشف الأسباب الرئيسية الكامنة وراء مظاهر اللامساواة الاجتماعية في هايتي وأن يقترح مبادرات للتغلب على هذه الأسباب. وسيكون على هذا الخبير أن ينظّم في حدود الموارد المتاحة حلقةَ عمل بالاشتراك مع السلطات الهايتية والمجتمع المدني ليومين أو ثلاثة أيام. وسيكون عليه أن يعدّ خلال سائر أيام الأسبوع وثيقة توجز نتائج حلقات العمل وتتضمن توصياته. واتفقت الوزيرة المنتدبة والخبير المستقل على وضع هذا الاقتراح موضع التنفيذ.

## باء- الحرمان من الحرية وظروف الاحتجاز

٣١- إن السجون الهايتية تشكو من الاكتظاظ، كما أن الغالبية العظمى من الأشخاص المحتجزين يوجدون رهن الحبس الاحتياطي المطوّل، وظروف الاحتجاز هي في غالب الأحيان ظروف لا إنسانية ومهينة.

٣٢- ويتجاوز عدد الأشخاص المحتجزين في كل أنحاء البلد ١٠ ٠٠٠ شخص في حين أن السجون أُنشئت لتستوعب ٤ ٠٠٠ شخص كحد أقصى. وقام الخبير المستقل بزيارة سجن بور - أو - برانس المدني وسجن جاكميل. ولاحظ أن مستوى الاكتظاظ فيهما ملفت للنظر: فلاحظ أن في السجنين غرفاً تبلغ مساحتها ١٥ م$^{٢}$ تقريباً وتضم أكثر من ٤٠ شخصاً، أي أن المساحة المخصصة لكل شخص تقلّ عن ٤٠ سم$^{٢}$ - وهي أدنى بكثير من المساحة التي أوصت بها اللجنة الدولية للصليب الأحمر والبالغة ٣,٤ م$^{٢}$ كحد أدنى للسجين الواحد (٢٠٠٥).

٣٣- وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، كان عدد الأشخاص المحتجزين رهن الحبس الاحتياطي المطوّل في سجن بور - أو - برانس يبلغ ٣ ٧١٦ شخصاً (٩٢ في المائة) من أصل ٠٣٩ ٤ شخصاً محتجزاً: ولم يمْثل هؤلاء الأشخاص أمام أي قاض، وكان الأمر يدوم في بعض الأحيان منذ أكثر من عامين. وفي جاكميل، كان عدد الأشخاص المحتجزين رهن الحبس الاحتياطي يبلغ ٣٦٢ شخصاً (٧٣ في المائة) من أصل ٤٩٦ محتجزاً. وأبلغت السلطات الخبير المستقل بأن المتوسط الوطني لنسبة الأشخاص المحتجزين رهن الحبس الاحتياطي المطوّل يصل إلى ٨٠ في المائة تقريباً من المحتجزين، أي ٠٠٠ ٨ شخص من أصل ٠٠٠ ١٠ محبوس. وبعضهم قضى فترة أطول في الحبس الاحتياطي من فترة العقوبة التي كانت لتُفرض عليهم لو أن قاض أصدر حكماً في حقهم.

٣٤- وأفادت السلطات بأن هذا الوضع ليس جديداً وبأنه يعزى جزئياً إلى أن قضاة التحقيق لا يمكنهم الإصغاء إلى المحتجزين إلا بصورة محدودة. فعدد القضاة منخفض وهم علاوة على ذلك لا يخصصون وقتاً كافياً لمعالجة الملفات. وبحسب المصادر ذاتها، يمضي بعضهم وقتاً طويلاً جداً في إعطاء الدروس وفي الاهتمام بالقضايا الخاصة.

٣٥- أما المرافق الصحية في أماكن الاحتجاز، سواء في بور - أو - برانس أو جاكميل، فهي غير مناسبة. فلا تُحترم فيها خصوصية الفرد ولا يحظى فيها السجناء بظروف صحية لائقة، ويُعزى ذلك إلى أسباب عدة منها انعدام المجاري الصحية.

٣٦- ومن المقرر أن يُهدم سجن بور - أو - برانس، الواقع في وسط المدينة، للسماح بتنفيذ خطة للتصميم الحضري في هذا القطاع. ولا يُعرف حتى الآن المكان الذي سيُنقل إليه المحتجزون.

٣٧- أما سجن جاكميل فليس في حقيقة الأمر سجناً. بل هو نزل قديم للجنود حُوّل إلى سجن بعد عام ١٩٨٥، وهو لا يفي بحسب مديره بالمعايير الدنيا المفروضة على السجون. وقد انهار جدار طويل جداً على الجانب الجنوبي للسجن أثناء الإعصار ساندي عام ٢٠١٢، بحيث أصبحت الباحة المحاذية للجدار غير صالحة للاستعمال ما يمنع المحتجزين من الاستفادة من هذا الحيز المفتوح. وفضلاً عن ذلك، فإن السجن يضم داخل أسواره رجالاً وقاصرين ونساء محرومين من حريتهم حتى وإن كانوا منفصلين عن بعضهم. كما أن موقع السجن ليس مناسباً فهو يقع وسط مبانٍ سكنية خاصة.

٣٨- ولا تملك إدارة سجن جاكميل موارد مالية كافية لشراء الأدوية كما لا توفّر مديرية السجون الكمية اللازمة من الأدوية. وتُنقل الحالات التي لا تستطيع الممرضات معالجتها إلى مستشفى سان ميشيل في جاكميل. كما لا يتلقى السجن كمية كافية من الأطعمة. فيقول بعض المورّدين إن مديرية السجون لم تسدد الفاتورة الناجمة عن العقد المبرم معها وإنهم بالتالي لا يمكنهم تسليم الأطعمة.

٣٩- ولا توجد في أي من هذين السجنين ورش يمكن أن يعمل فيها المحتجزون. كما لا يستطيع المحتجزون متابعة دراساتهم فيهما. وقد طلب قاصر في السابعة عشرة من عمره، محتجز في جاكميل، من الخبير المستقل أن تسمح له السلطات بتقديم الامتحانات الرسمية لنيل شهادة الباكالوريا. فأحال الخبير المستقل طلبه إلى مدير السجن. وكان سجن جاكميل يحتوي على ثمانية قاصرين آخرين (سبعة فتيان وفتاة واحدة).

٤٠- وخلاصة القول أن الأشخاص المحرومين من الحرية يعيشون في وضع متدهور جداً، وهو وضع يجب حله باتخاذ تدابير عاجلة ترمي إلى توفير المرافق الصحية وضمان وصول الأغذية والخدمات الصحية وتهيئة الظروف الملائمة لعمل المحتجزين أو لدراستهم وإضفاء طابع إنساني على أماكن المعيشة والترفيه. ومن المهم جداً أن يجري بشكل خاص إطلاق سراح الأشخاص المحتجزين رهن الحبس الاحتياط المطوّل وأن يوضع حد لهذه الممارسة المنافية لأحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (المادة ٩).

٤١- ويحتاج هذا الوضع إلى علاج بالصدمة يؤدي إلى تخفيض كبير في عدد الأشخاص المحتجزين رهن الحبس الاحتياطي وإلى تفادي تكرار هذا الوضع. وقد يتم تعيين بعض القضاة لفترة محددة كي يتولوا، بمساعدة طلاب في الحقوق ينجزون عامهم الدراسي الأخير، النظرَ في حالات الحبس الاحتياطي المطوّل والبتَّ فيها. وهناك عدد من كبار الموظفين العموميين المهتمين بهذه المسألة الذين يعملون على إيجاد حلول يمكن اعتمادها. وأبلغت الوزيرة المنتدبة المكلفة بحقوق الإنسان وبمكافحة الفقر المدقع الخبيرَ المستقل بأنها طلبت إلى وزير العدل أن يتصل مجدداً بمكتب مراقبة الحبس الاحتياطي المطوّل لبحث هذه المسألة قبل نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. وشكّلت الحكومة لجنة مخصصة لمسألة الاحتجاز بهدف تحديد هوية المحتجزين رهن الحبس الاحتياطي المطوّل في السجن الوطني. وأحالت هذه اللجنة تقارير عن عدد من الملفات إلى النيابة العامة كي تتخذ الإجراءات اللازمة بشأنها. وبفضل الدعم المالي الذي قدمته بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وبفضل مشاركة ٥٥ محامياً، تمكنت الحكومة بين كانون الثاني/يناير وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ من أن توفّر المساعدة القانونية إلى ٥ ٠٧٦ محتجزاً في بور - أو - برانس أُفرج من بينهم عن ٢ ٤٩٧ شخصاً.

٤٢- واستجابة لطلبات المساعدة التقنية التي تقدّمت بها الحكومة، اقترح الخبير المستقل اختيار خبيرة أو خبير بالسجون والحبس الاحتياطي من أجل تعزيز الجهود المبذولة حالياً في إطار التعاون الدولي (وبخاصة الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمانحون الثنائيون) والجهود التي يبذلها كل من مكتب حماية المواطن والحكومة، وسيجري كل ذلك في السياق نفسه الذي يحيط بالاقتراح المطروح في الفقرة ٣٠ أعلاه. واتفقت الوزيرة المنتدبة مع الخبير المستقل على تنفيذ هذه التوصية خلال عام ٢٠١٤.

## جيم- ضعف سيادة القانون

٤٣- إن العنصر الثالث الذي يؤثر بشكل واضح على حالة حقوق الإنسان في هايتي هو ضعف المؤسسات ولا سيما فيما يخص الاحتكام إلى القضاء والتأكد من تطبيق القانون.

٤٤- وقليلون هم الذين يثقون بالدور الذي يمكن أن تؤديه الدولة لحماية مصالحهم في هايتي. فسواء أكان الأمر يتعلق بالملكية العقارية أو قرارات المحاكم أو الانتخابات أو كفاءة السلطات العامة أو بتقديم الخدمات الصحية، فإن مستوى انعدام الأمن القضائي أعلى بكثير في هايتي منه في البلدان الأخرى.

٤٥- ويفتقر نظام الملكية العقارية إلى الوضوح لأن نظام السجل العقاري تشوبه شوائب كثيرة. فحالات تعدد سندات الملكية للعقار الواحد ليست نادرة وهذه السندات تكون كلها مختلفة ومتناقضة وتُعتبر كلها صالحة. ولا بد من وضع نظام للسجل العقاري موثوق به لضمان حقوق المواطنين ولتحقيق شرط من شروط تنمية العلاقات الاقتصادية. وقد شدّد الخبراء الذين سبقوا الخبير المستقل على هذه المسألة ولا سيما السيد لويس جوانيه الذي اقترح في التقرير الذي قدمه إلى اللجنة المعنية بحقوق الإنسان إنشاء لجنة لإصلاح السجل العقاري بمشاركة المجتمع الدولي[١٧].

٤٦- وكما ذُكر أعلاه، فإن قدرة القضاة على معالجة القضايا الموكلة إليهم محدودة بسبب ضيق الوقت. وقد أفاد عدة أشخاص ممن قابلهم الخبير المستقل بأن النظام القضائي فقد مصداقيته في نظر السكان. وقد أشارت تقارير الخبراء السابقين والخبراء الآخرين إلى هذه المشكلة. ويُنتقد عادة مستوى الأداء المهني لبعض الموظفين العموميين رغم الإقرار بأن هناك موظفين عموميين يؤدون عملاً جيداً. وعلى أي حال، فإن التقييم العام لجودة نظام العدالة في هايتي ليس تقييماً إيجابياً.

٤٧- وكان يُفترض أن تجرى انتخابات برلمانية وبلدية في عام ٢٠١٢، إلا أن تاريخ الانتخابات لم يكن بعد مؤكداً حتى في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣[١٨]. ولم يوقع الرئيس بعد على مشروعات قوانين أقرها البرلمان منذ سنوات. ونظراً إلى تعذر إنشاء المجلس الانتخابي الدائم المنصوص عليه في الدستور، أُنشئت هيئة انتقالية للمجلس الدائم. وتشكل هذه الثغرات وغيرها من الشوائب العديدة التي تعاني منها البنية المؤسسية دافعاً قوياً للتشكيك في مصداقية النظامين السياسي والقانوني، أي في القواعد الأساسية للنشاط المؤسسي التي يجب الإلمام بها للتمكن من تقرير الإجراءات الواجب اتخاذها في البلد.

---

(١٧) الفقرات ٧٢ و٧٣ و٨٣(و) من الوثيقة E/CN.4/2006/115، المؤرخة ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦.

(١٨) كتب السيد جوانيه خلال ولايته عام ٢٠٠٦ ما يلي: "حتى لحظة الانتهاء من هذا التقرير، يجهل الخبير المستقل التاريخ والظروف السياسية التي ستجري فيها أخيراً الانتخابات المؤجلة من حين لآخر". (المرجع السابق، الفقرة ٧٩).

٤٨- وتؤدي هذه الهشاشة المؤسسية إلى تفاقم حالة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما ذكر أعلاه، وتصعّب أمر حمايتها. وعموماً، ليست السلطات قادرة على أن تكفل للمواطنين تمتعهم بحقوقهم في حد أدنى من الأغذية أو السكن أو التعليم أو الرعاية أو العمل. ونشأت في خضم هذا المناخ الذي يتسم بعجز المؤسسات ظواهر غريبة لا يمكن تصوّرها. وفي هذا السياق ورغم المعدل المرتفع للأمية، تضم هايتي ٢٧٨ جامعة في بلد يعيش فيه ١٠ ملايين نسمة. ويمكن لأي شخص كان أن ينشئ مؤسسة ترمي إلى إنتاج وبيع شهادات جامعية لا يمكن التحقق من صحتها ونوعيتها. ويبدو أن ذلك لا يشكل مصدر قلق للدولة.

٤٩- ويزداد التفاوت الاجتماعي في ظل هذا الغموض الذي يكتنف عمل المؤسسات. وفي نهاية المطاف، تتّبع القواعد النافذة على أرض الواقع منطق الاستغلال التعسفي للسلطة الذي لا يخضع للمراقبة الديمقراطية ويعزز الفساد. وقد يصبّ غياب تدخل الدولة أو تدخلها بشكل غير كاف في مصالح واحتياجات الأشخاص الذين يتمتعون بسلطة اجتماعية أو اقتصادية أو إكراهية أو سياسية.

٥٠- وتؤثر هذه النقائص التي يعاني منها نظام المؤسسات أيضاً على الحقوق المدنية والسياسية. ويتجلى ذلك خاصة في مجال الوصول إلى القضاء، ويصبح الوضع خطيراً جداً حين يتعلق الأمر بالحق في الحياة. واطلع الخبير المستقل على المعلومات التي سجلتها اللجنة الأسقفية الوطنية "العدالة والسلام" بشأن العنف في البلد التي تشير إلى أن عدد جرائم القتل قد ازداد ثلاث مرات خلال السنوات الأربع الأخيرة. وبالفعل، سُجلت ١ ٤٢٨ عملية قتل عام ٢٠١٢ (أي أربع عمليات يومياً في المتوسط، ومعدل ١٤,٣ عملية قتل لكل ١٠٠ ٠٠٠ نسمة)، مقارنة بمعدل ٥٥٩ عملية قتل عام ٢٠٠٩ (أي ١,٥ عملية قتل يومياً، و٥,٦ عمليات قتل لكل ١٠٠ ٠٠٠ نسمة). واستمر هذا العدد في الارتفاع بصورة تدريجية وثابتة. وفي عام ٢٠١٠، سُجلت ١ ٠٤٥ حالة وفي عام ٢٠١١ سُجلت ١ ٢٩٨ حالة. وفي عام ٢٠١٢، نُسبت ١٦ عملية قتل من ١ ٤٢٨ عملية قتل مسجلة إلى السلطات (وسُجلت ١٠ عمليات و٢٣ عملية و٢٧ عملية خلال السنوات الثلاث الماضية على التوالي). وارتفع عدد ضحايا العصابات أو الجرائم بصورة هائلة (١ ٠١٩ ضحية) مقارنة بعام ٢٠٠٩ (٤٦٣ ضحية). وسجل أيضاً عدد كبير من حالات طُبقت فيها عدالة الغوغاء (حالات إعدام خارج نطاق القانون) (٨٦ و١٥٠ و١٠٥ و١١٣ حالة على التوالي من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٢) وهو ما يعكس ضعف الثقة بالقضاء.

٥١- وعليه، يلاحَظ بقلق تقهقر احترام الحق في الحياة، ويُعزى ذلك في المقام الأول إلى عجز السلطة التنفيذية عن حماية هذا الحق وأيضاً إلى تقاعس السلطة القضائية عن البت في هذه الجرائم، ولا سيما الجرائم المنسوبة إلى موظفي الدولة. ولا يحتوي التقرير الذي أعدته اللجنة الأسقفية على معلومات دقيقة بشأن هذا النشاط القضائي، بيد أنه يحتوي على

استنتاج صارم في هذا الصدد ورد كما يلي: "القضاء اليوم في حالة يرثى لهـا [...] نظـراً لما تمارسه السلطات الأخرى من ضغوط على الأحكام الصادرة ترمي أحياناً إلى إطلاق سراح متهمين ثبتت عليهم التهمة. وتُعتبر هذه الممارسات القضائية أحد أسباب الارتفاع الشديد في الحالات التي طُبقت فيها عدالة الغوغاء وحالات الإعدام خارج نطاق القـانون في أنحـاء البلد[١٩]". وهذه الانتقادات صادرة عن شريحة سكانية مؤهلة، وتعكس غياب الثقة في الدولة فيما يتعلق بحماية حقوق الأشخاص. وتؤكد الحكومة من جهتـها أن معـدل الإجـرام في انخفاض حالياً، باعتبار أن عدد عمليات السرقة الخطيرة التي سُجلت انخفض بنـسبة ٣٤ في المائة وانخفض عدد حالات الاختطاف بنسبة ٥٥ في المائة.

٥٢- أما العنف الجنسي فهو أيضاً من الشواغل الرئيسية. ويورد تقرير اللجنة الأسـقفية المذكورة أعلاه ٥٧ و٣٩ و٦٥ و٥٥ حالة للأعوام من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٢ على التوالي. ومع أن الحكومة تفيد بأن عدد حالات الاغتصاب قد انخفض بنسبة ٥٨ في المائة، فإن حـالات الاغتصاب المسجّلة أقل بكثير من الحالات الواقعة فعلاً. وترى اللجنة الأسقفية "أن هنـاك أسباباً تكمن وراء انخفاض عدد حالات الاغتصاب المبلغ عنها وهي أن حالات الاغتـصاب المسجّلة هي الحالات التي أثارت فضيحة عامة. ويبلغ عدد حالات اغتـصاب القـصّر ١٩ حالة. وهناك شروط ينبغي استيفاؤها كي تخرج النساء عن صمتهن ويبلغن عن أي اغتصاب يتعرضن له. ويبدو أن المجتمع لا يعتبر الاغتصاب جريمة بكل ما للكلمة من معـنى. وهنـاك إشارات تدلّ على ذلك. فالاغتصاب يصبح بسهولة موضوعاً يمكن التفاوض بـشأنه بـين الأسر المعنية. وهذه الحالة تختلف كثيراً عن حالة الأشخاص الذين يُتهمون بالسرقة فيتعرضون للإعدام بإجراءات موجزة. إلا أن الاغتصاب يمكنه أن يدمّر كلياً حيـاة المـرأة وبخاصـة اغتصاب الأطفال والاغتصاب المرتكب في إطار أعمال العنف الإجراميـة الـتي تمارسـها العصابات واغتصاب القربى. وما زالت الطريق طويلة قبل أن يصبح الاغتصاب جريمة بكـل ما للكلمة من المعنى[٢٠]".

---

(١٩) اللجنة الأسقفية الوطنية "العدالة والسلام"، "احترام كرامة وحقوق الأشخاص في هايتي"، *تقريـر بـشأن حالة العنف وانتهاكات حقوق الأشخاص في البلاد عام ٢٠١٢*، التقرير الـصادر عـن العـام الخـامس للمراقبة، بور - أو - برانس، الصفحات ٢٩ و٣٠ و٤٣ و٤٤.

(٢٠) م. س.، ص.٣٧. فيما يخص إفلات مرتكبي الاغتصاب من العقاب، فإن قسم حقوق الإنسان التابع لبعثـة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي "لاحظ أنه في حين قُدمت في مقاطعة الشمال ٣٧ شـكوى إلى النيابات العامة بين شهري أيار/مايو ٢٠١٢ وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، لم يعـالَج منـها سـوى ١٦ شكوى. وأما في مقاطعة الجنوب، ففي حين قُدمت ٣٧ شكوى إلى النيابة العامة بين شهري أيـار/مـايو وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، لم يعالج منها سوى ١٨ شكوى". (بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاسـتقرار في هايتي، قسم حقوق الإنسان، "التقرير الفصلي عن حقوق الإنسان في هايتي - كانون الثـاني/ينـاير - حزيـران/يونيـه ٢٠١٣" (Rapport semestriel sur les droits de l'homme en Haïti – Janvier-juin 2013)»، بور - أو - برانس، أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، طبعة مستنسخة، ص.٢٨). وفي الموضـوع نفـسه، انظر: أنييس هورفيتز، *المساعدة القانونية المقدمة إلى النساء ضحايا العنف القائم على نوع الجنس في هـايتي (Assistance légale pour les femmes victimes de violence de genre en Haïti)*، برنامج الأمم المتحـدة الإنمائي، نيسان/أبريل ٢٠١٣.

٥٣- وتمس الهجمات التي تستهدف المدافعين عن حقوق الإنسان بسيادة القانون وتكشف عن مكامن الضعف في هذا القانون. وتلقّى الخبير المستقل ادعاءات تتعلق بهجوم تعرضت له امرأتان هما السيدة ماليا فيلارد أبولون والسيدة إيراميتي ديلفا وبسلسلة من أعمال الترهيب والتهديد التي استهدفت هاتين المرأتين المشاركتين في إدارة "لجنة النساء الضحايا في خدمة الضحايا" العاملة في مجال مكافحة أعمال العنف الجنسي. وقد تعرضت هاتان المرأتان بحسب الادعاءات لأعمال ترهيب وتهديد، ونجا أطفالهما من محاولة اختطاف، وسُمّم كلب السيدة أبولون في ٢٣ آب/أغسطس ٢٠١٣. و"لجنة النساء الضحايا في خدمة الضحايا" منظمة نسائية تسعى إلى التصدي للعنف الجنسي في هايتي.

٥٤- وأحال الخبير المستقل أيضاً إلى الحكومة بلاغاً يرد فيه أن المحامي المعني بالدفاع عن حقوق الإنسان، الأستاذ أندري ميشيل، أُوقف بصورة تعسفية في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ ووُضع قيد الحبس الاحتياطي في بور - أو - برانس بعد أن قامت الشرطة بتفتيش سيارته. والأستاذ ميشيل هو الوكيل القانوني لأحد المدعين في قضية فساد واستيلاء على أملاك عامة تطال أفراداً من عائلة الرئيس. ويقول الأستاذ ميشيل إنه تعرّض منذ بداية هذه القضية للترهيب والتهديد؛ وفي تموز/يوليه ٢٠١٣، صدر في حقه أمر بالإحضار بقي حبراً على ورق بتهمة تورطه المزعوم في قضية قتل. وقد جرى توقيف موكّل الأستاذ ميشيل والمدعي في القضية المذكورة بناء على التهم ذاتها، وما زال قيد الاحتجاز. وأُطلق سراح الأستاذ ميشيل إلا أن أحد ممثلي النيابة العامة صرّح للإعلام فيما يبدو بأن الأمر بالإحضار الصادر في حقه في تموز/يوليه ٢٠١٣ سيجري تنفيذه. وعليه، أعلن مفوّض الحكومة على ما يبدو أن الأستاذ ميشيل أحد الفارين من العدالة. وتؤكد الحكومة أن الأستاذ ميشيل لم يُلاحق لأسباب سياسية وإنما لتورّطه المزعوم في إحدى الجرائم.

٥٥- وفي ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٣، أرسل عدد من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، بمن فيهم الخبير المستقل، إلى السلطات الهايتية بلاغاً عن تعرّض شخصين للاعتداء بسبب توجهاتهما الجنسية على ما يبدو، أثناء مسيرة مناهضة للمثلية الجنسية في بور - أو - برانس في ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٣. ونُظمت على ما يبدو مظاهرات أخرى مناهضة للمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية في العاصمة وفي غوناييف حيث نُظمت مظاهرة في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٣ جمعت ٣٠٠ شخص. ومنذ نهاية شهر حزيران/يونيه، وُجهت عبر وسائط الإعلام على ما يبدو دعوات إلى ارتكاب أعمال عنف ضد المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية. ونتيجة لذلك، تعرّض أحد المثليين للاعتداء في ١٥ تموز/يوليه على يد جاره مما اضطره إلى الهرب من منزله. وبين يومي ١٩ و٢٤ تموز/يوليه، سُجلت ٤٧ حالة اعتداء جسدي ضد مثليات ومثليين وأشخاص من مزدوجي الميل الجنسي ومغايري هوية جنسانية. وقد اضطر عشرون شخصاً فيما يبدو إلى الفرار بسبب تعرضهم للتهديد. ويبدو أن أعضاء من جمعية كوراج، التي تدافع عن حقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية في هايتي، قد

تعرّضوا للتهديد بسبب نشاطهم ومن بينهم رئيسها السيد شارلو جودي. وفي ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، تعرّضت جمعية كوراج لاعتداءات جديدة: فقد اقتحم ثلاثة رجال مسلحين مكتبها وسرقوا حاسوبين نقالين وممتلكات أخرى بعد أن قاموا بضرب عضوين من الجمعية وبربطهما. ووضعت منظمة أخرى هي منظمة "سيروفي" (SEROvie) حداً للأنشطة التي كانت تؤديها لمعالجة فيروس نقص المناعة البشرية وللوقاية منه في شمال غرب البلد وذلك للأسباب نفسها.

٥٦- وتتجلى ظاهرة أخرى ناجمة عن ضعف سيادة القانون في استمرار ظاهرة استغلال الأطفال (ولا سيما البنات) المعروفين باسم "ريستافيك"، وهم أطفال يضطر أهلهم بسبب الفقر إلى إرسالهم إلى عائلات أخرى "للمكوث عندها" والقيام بأشغال منزلية مقابل السكن والغذاء ومبدئياً التعليم. أما في الواقع، فيحرم الأطفال دائماً من الحنان الأسري والحق في التعليم، ويُرغمون على القيام بأشغال شاقة دون مقابل، ويكونون عرضة لاعتداءات جسدية و/أو شفوية. ووفقاً لمنظمة اليونيسيف، بلغ عدد أطفال "الريستافيك" في هايتي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ نحو ٠٠٠ ٢٢٥ طفل[٢١]. وقدّرت المقررة الخاصة المعنية بأشكال الرق المعاصرة، التي زارت البلد في عام ٢٠٠٩، أن عدد أطفال "الريستافيك" كان يتراوح حينئذ بين ٠٠٠ ١٥٠ و٠٠٠ ٥٠٠ طفل؛ واعتبرت هذه الظاهرة وجهاً معاصراً للرق وقدمت توصيات محددة من بينها إنشاء لجنة وطنية لمراقبة حقوق الطفل وضمان حمايتها (A/HRC/12/21/Add.1). وقد نبّه الخبير المستقل الأسبق لمجلس حقوق الإنسان إلى خطورة هذه الظاهرة (الفقرات ٦٨-٧٠ من الوثيقة A/HRC/22/65). ومن الأهمية بمكان التشديد على ضرورة اتخاذ تدابير عاجلة وفعالة لوضع حد لهذا الوجه المعاصر للرق.

٥٧- ويمثل بناء دولة القانون تحدياً ومطلباً أساسياً في هايتي. فأنشأت الحكومة إدراكاً منها لذلك لجنة مشتركة بين الوزارات معنية بحقوق الشخص، تحت قيادة الوزيرة المنتدبة المكلفة بحقوق الإنسان وبمكافحة الفقر المدقع، بغية تنسيق الأنشطة الرسمية في هذا الاتجاه. واستجابة لطلبات المساعدة التقنية التي تقدمت بها الحكومة، اقترح الخبير المستقل اختيار خبير أو خبيرة بمسألة سيادة القانون للمشاركة في حلقة دراسية خاصة بهذا الموضوع، وذلك وفقاً لنفس المبدأ الوارد في الفقرتين ٣٠ و٤٢ أعلاه. وقد اتفقت الوزيرة المنتدبة والخبير المستقل على تنفيذ هذه التوصية في عام ٢٠١٤.

(٢١) ساموبل غروميو، "اليونيسيف تساعد الريستافيك ضحايا سوء المعاملة والاستغلال في هايتي" (UNICEF «aids restavek victims of abuse and exploitation in Haiti»)، بور - أو - برانس، هايتي، ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ (www.unicef.org/infobycountry/haiti_61518.html).

## دال- الانتهاكات المرتكبة في الماضي والإفلات من العقاب

٥٨- ارتُكبت في حق الشعب الهايتي انتهاكات خطيرة وممنهجة في الماضي القريب وبقيت هذه الانتهاكات دون عقاب، الأمر الذي يتنافى مع الالتزامات الدولية التي اتخذتها الدولة ويقوّض قدرتها على بناء أسس صلبة وكسب ثقة المجتمع في قدرة المؤسسات العامة على حماية حقوق المواطنين وإقامة نظام سياسي ذي طابع ديمقراطي.

٥٩- وبين عامي ١٩٥٧ و١٩٨٦، تولت أسرة دوفالييه إدارة دولة هايتي لمصالحها الشخصية وبصورة استبدادية دون احترام الحقوق الأساسية كالحق في الحياة والحرية والسلامة والعدل والمعلومات وغيرها من الحريات العامة وبخاصة تكوين الجمعيات والتمتع بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وتولى فرانسوا دوفالييه الرئاسة في عام ١٩٥٧ ثم نصّب نفسه رئيساً مدى الحياة في عام ١٩٦٤. وبعد وفاته في عام ١٩٧١، انتقلت السلطة بالوراثة إلى ابنه جون - كلود دوفالييه لغاية عام ١٩٨٦، وهو العام الذي أرغم فيه على مغادرة البلد بسبب فقدانه للدعم الشعبي[٢٢].

٦٠- وبحسب ما أورده المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان المعني بحالة هايتي في عام ١٩٩٤، فإن الوضع بقي على حاله بعد مغادرة دوفالييه "وقد نددت التقارير المقدمة إلى لجنة حقوق الإنسان في الفترة من عام ١٩٨٣ إلى عام ١٩٩١ [...] بقمع وتعليق الحقوق المدنية الأساسية، بصورة تعسفية، ولا سيما حريات التعبير والاجتماع والرأي والصحافة والحريات النقابية والضمانات القانونية. وتناولت تلك التقارير أيضاً حالات الاعتقال العديدة دون الضمانات القانونية الواجبة. وتم أيضاً تحليل العنف في المناطق الريفية والحضرية، والأوضاع المؤسفة في السجون، وحالات التعذيب وإساءة المعاملة المنتظمة، والحرمان من الحقوق السياسية؛ وبصورة عامة، استمرار انتهاك الحقوق المكرسة في دستور هايتي وفي إعلان حقوق الإنسان والمعاهدات التي انضمت إليها هايتي"[٢٣].

٦١- وأحدثت الحكومات العسكرية التي حلت محل الرئيس جون - برتراند أريستيد، بعدما أزاحته عن سدة الحكم في عام ١٩٩١، وضعاً تفشت فيه انتهاكات حقوق الإنسان. فقد أفاد أحد الخبراء المستقلين السابقين في عام ١٩٩٦ بأنه: "خلال فترة الحكم العسكري الاستبدادي، قتل آلاف من البشر؛ وقد تسبب الجيش، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في مقتل هؤلاء الأشخاص. فخلال ثلاث سنوات، كان النصيب اليومي للسكان يتكون من عمليات الإعدام بإجراءات موجزة وبدون محاكمات قضائية، وحالات

(٢٢) تقرير الممثل الخاص للجنة حقوق الإنسان، الوثيقة E/CN.4/1987/61، ٥ آب/أغسطس ١٩٨٧، الفقرات من ١ إلى ٣، و١٨ و٨٧.

(٢٣) مذكرة من الأمين العام الذي يحيل التقرير المؤقت الذي أعده المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان المعني بحالة حقوق الإنسان في هايتي، السيد ماركو توليو بروني تشيلي، الوثيقة A/49/513، ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، ملحق، الفقرة ٦.

الاختفاء القسري، والاعتقالات التعسفية، والاغتصاب، والتعذيب، والمعاملات القاسية واللاإنسانية والمهينة التي يمارسها موظفو الدولة، والتهديدات وابتزاز الأموال وتدمير الممتلكات أو مصادرتها. وقد أدى نظام الإرهاب هذا إلى فرار ما يناهز ١٠٠ ٠٠٠ هايتي لجؤوا إلى الخارج، ولا سيما إلى قاعدة غوانتانامو الأمريكية في كوبا، وإلى الجمهورية الدومينيكية، وهرب من بور - أو - برانس ما يناهز ٣٠٠ ٠٠٠ نسمة، نزحوا إلى داخل البلد طلباً للنجاة بحياتهم"[٢٤].

٦٢- وفي نهاية الولاية الثانية للرئيس أريستيد، ولا سيما بعد مغادرته البلاد عام ٢٠٠٤، لاحظ السيد لويس جوانيه، أحد الخبراء المستقلين السابقين، في تقرير قدمه إلى لجنة حقوق الإنسان في عام ٢٠٠٥ "استمرار الانتهاكات الخطيرة [...] التي لوحظ أنها [...] لم تعد تصدر عامة عن الحكومة في حد ذاتها، بل كثيراً ما يرتكبها قطاعان متناحران مسلحان يتألفان من (أ) بعض أتباع الحكومة السابقة، من جهة، الذين [...] يسعون بالخصوص إلى تقويض أسس الحكومة [...]؛ و(ب) من جهة أخرى جماعات مسلحة تضم، من جهة، أفراداً من الجيش السابق سرّحوا عندما حُلّ الجيش عام ١٩٩٥، [...] ومن جهة أخرى، الأتباع السابقين للرئيس أريستيد الذين تمردوا على هذا الأخير بقوة السلاح فأنشؤوا جبهة المقاومة الوطنية وأصبحوا بذلك الحلفاء الموضوعيين لخصومهم السابقين، أفراد الجيش سابقاً"[٢٥].

٦٣- ويدخل قسم كبير من الانتهاكات المرتكبة في تلك الحقبة في عداد الجرائم ضد الإنسانية، وينتظر المجتمع الهايتي برمته والمجتمع العالمي أيضاً تحقيق العدالة في هذا الشأن. ولا يتعلق الأمر فقط بالضحايا المباشرين لهذه الانتهاكات، وهم بطبيعة الحال أول من يحق لهم طلب التعويضات بما يتماشى مع "المبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية بشأن الحق في الانتصاف والجبر لضحايا الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي" التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها ١٤٧/٦٠ الصادر في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، و"مجموعة المبادئ المتعلقة بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها عن طريق اتخاذ إجراءات ترمي إلى مكافحة الإفلات من العقاب[٢٦]". ويُعتبر الهايتيون جميعهم ضحايا جرائم ضد الإنسانية ارتكبت في تلك الظروف، شأنهم في ذلك شأن البشرية بأسرها.

---

(٢٤) الوثيقة E/CN.4/1996/94، ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، الفقرة ٨.

(٢٥) الوثيقة E/CN.4/2005/123، ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، الملخص.

(٢٦) انظر الدراسة المستقلة التي تتضمن توصيات لمساعدة الدول في تعزيز قدراتها الداخلية على مكافحة جميع جوانب الإفلات من العقاب (E/CN.4/2004/88)، والخبيرة المستقلة المعنية بتحديث مجموعة المبادئ المتعلقة بمكافحة الإفلات من العقاب (E/CN.4/2005/102 وE/CN.4/2005/102/Add.1).

٦٤- وفيما يتعلق بالانتهاكات التي ارتكبت أثناء حكم عائلة دوفالييه، قدم ضحايا نظام جون - كلود دوفالييه، الذين اجتمعوا تحت راية "التجمع ضد الإفلات من العقاب"، بمجرد عودته إلى البلد في عام ٢٠١١، ٢٢ شكوى ضده بتهمة ارتكابه جرائم ضد الإنسانية. وفي ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، رفض قاضي التحقيق، السيد كارفيس جون، الاتهامات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان ولم يقبل سوى التهم ذات الصلة بالاقتصاد. وعقب الجلسات التي أجريت في بداية عام ٢٠١٣، يتعين على محكمة الاستئناف لبور - أو - برانس أن تتخذ قراراً بشأن الطعن المزدوج الذي تقدم به محامو دوفالييه ومقدمو الشكاوى ضد ذلك القرار. وتتسم الأفعال المنسوبة إلى جون - كلود دوفالييه بدرجة عالية من الخطورة[٢٧]. وأما الإصرار على حصر مسؤوليته في جنح مثل الفساد واختلاس المال العام، وهي جنح تدخل في اختصاص محكمة الجنح، فيعتبر إنكاراً للعدالة الواجب إحقاقها للضحايا والبشرية جمعاء.

٦٥- ويجب أن يشمل التعويض عن الانتهاكات التي ارتكبها نظام حكم عائلة دوفالييه الانتهاكات التي ارتكبت أثناء حكم فرانسوا دوفالييه الذي لا يمكن رفع دعوى جنائية ضده لأنه توفي. وبالتالي لا يُنظر في تلك الانتهاكات أثناء جلسات محاكمة ابنه، غير أنه يتوجب على الدولة أن تقدم تعويضات عن تلك الانتهاكات لأنها ارتُكبت تحت مسؤوليتها، وهي مسؤولية يجب تحديدها عن طريق إجراءات ليست جنائية وليست بالضرورة قضائية. وأفضل دليل يمكن أن تقدمه الدولة الهايتية لتظهر عزمها على احترام حقوق الإنسان هو أن تعد بصورة مستقلة برنامجاً للتعويض عن الأضرار الناجمة عن الانتهاكات التي ارتُكبت أثناء الحكم الدكتاتوري.

٦٦- وأُنشئت لجنة وطنية لتقصي الحقائق وإقامة العدل في عام ١٩٩٥. واقترحت تلك اللجنة بشكل خاص إنشاء لجنة وطنية للتعويض عن الأضرار التي لحقت بالآلاف من ضحايا الانقلاب الذي حدث في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩١[٢٨]. ولم تنفذ بعد هذه التوصية.

٦٧- وأما فيما يتعلق بالانتهاكات التي ارتكبتها مجموعات خاصة سواء كانت موالية للرئيس أريستيد أو معارضة له، فتبقى غالبية الحالات دون أي عقاب. وينبغي اتخاذ إجراءات خاصة كي يتمكن ضحايا تلك الجرائم من إعمال حقهم في معرفة الحقيقة وإقامة العدل والحصول على تعويضات.

٦٨- ولا بد من وضع حد للإفلات من العقاب فيما يخص الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبت في الماضي، وذلك وفقاً للالتزامات الدستورية والدولية التي تعهدت بها دولة هايتي. وستُكافأ الجهود التي تبذلها الدولة لتحقيق هذه الغاية بقيام علاقات ثقة بين

---

(٢٧) انظر منظمة العفو الدولية، *"لا يمكن اغتيال الحقيقة. قضية جون - كلود دوفالييه"* (*«On ne peut pas tuer la vérité». Le dossier Jean-Claude Duvalier*)، لندن، ٢٠١١.

(٢٨) تقرير الخبير المستقل، السيد لويس جوانيه، المقدم إلى لجنة حقوق الإنسان (E/CN.4/2003/116)، الفقرتان ١٢ و١٣.

المواطنين المؤسسات. ولا شك في أن هذا الحافز المزدوج هو الذي حث المجتمع الدولي على التشديد على هذه النقطة، سواء في متابعة التزامات في مجال حقوق الإنسان، مثلاً في الاستعراض الدوري الشامل[٢٩]، أو في التعاون التضامني، مثلاً ذلك الذي يقدمه اتحاد أمم أمريكا الجنوبية[٣٠].

## هاء- الكوارث الطبيعية والأوضاع الإنسانية الأخرى

٦٩- تعرض الشعب الهايتي مؤخراً إلى كوارث خطيرة أدت إلى تفاقم حالة حقوق الإنسان، مما أسفر عن نتائج ينبغي أن تولى اهتماماً خاصاً.

٧٠- فقد أدى الزلزال الذي وقع في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ والعاصفة إسحاق في آب/أغسطس ٢٠١٢ والإعصار ساندي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ إلى نزوح مليوني شخص اضطروا إلى الإقامة في مخيمات. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، تقلص عدد سكان تلك المخيمات ليبلغ نحو ١٤٦ ٥٧٣ شخصاً وفقاً لمصفوفة رصد التنقلات (DTM)[٣١].

٧١- وسجلت مصفوفة رصد التنقلات في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ انخفاضاً في عدد الأشخاص المشردين بنسبة ٢٤ في المائة (نحو ١٠٧ ٠٠٠ شخص) بالمقارنة مع ما سجلته مصفوفة رصد التنقلات السابقة في حزيران/يونيه ٢٠١٣. ويرجع هذا الانخفاض أساساً إلى قرار الحكومة سحب ثلاثة مراكز إيواء من قائمة المواقع التي يوجد فيها المشردون وهي مراكز كنعان والقدس وأونافيل. وقد جرى حذف هذه المراكز بالنظر إلى خصائص هذه المخيمات، التي أصبحت بالفعل أحياء جديدة تحتاج إلى خطة تصميم مدني طويلة الأجل. ويعود هذا الانخفاض أيضاً إلى برامج العودة التي ينفذها مختلف الشركاء والتي تقدم إعانات مالية لتسديد بدلات الإيجار أو غير ذلك من المساعدات.

---

(٢٩) الوثيقة A/HRC/19/19، ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١: أوصت كندا بـ "تناول الجهاز القضائي بصورة محايدة الشكاوى المقدمة ضد السيد جان - كلود دوفالييه" (الفقرة ٨٨-١١١)؛ واقترحت سويسرا "إنشاء لجنة دولية للتصدي للإفلات من العقاب" (الفقرة ٨٨-١١٠)؛ وشجعت أيضاً سلوفينيا والمكسيك وبلجيكا وفرنسا على مكافحة الإفلات من العقاب (الفقرات ٨٨-١٠٧ و٨٨-١٠٨ و٨٨-١٠٩ و٨٨-١١٢).

(٣٠) بحسب السفير رودولفو ماتارولّو، "إن إفلات مرتكبي هذه الجرائم من العقاب هو شوكة في خاصرة هايتي لن تُنزع إلا بجهود المجتمع والحكومة الهايتية"، اتحاد أمم أمريكا الجنوبية، الأمانة التقنية التابعة للاتحاد - هايتي، *التقرير النهائي. استنتاجات وتوصيات. آب/أغسطس ٢٠١٣* (*Informe final. Conclusiones y Recomendaciones. Agosto 2013*)، بور - أو - برانس، ٢٠١٣، ص.٢.

(٣١) اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (مأوى بخدمات إلكترونية في هايتي/مجموعة تنسيق وإدارة المخيمات) والمنظمة الدولية للهجرة ووزارة الداخلية، *مصفوفة رصد التنقلات (DTM) النسخة V2.0 المحدثة* (*Matrice de suivi du déplacement (DTM) V2.0 Mise à jour*)، ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ (http://iomhaitidataportal.info/dtm/).

٧٢- ويسكن معظم المشردين (٧٠,٦ في المائة) في ثلاث بلدات هي دلماس وبور - أو - برانس وكارفور. وبحسب التقديرات، يقع ٧٢ مخيماً فقط في أراض عمومية في حين يقع ٢٢٩ مخيماً في أراض خاصة. ولم يُجر أي تحليل قانوني بشأن الوضع العقاري. وقد أغلق ١٨ في المائة من المواقع التي كانت تأوي المشردين بفضل برامج العودة و١١ في المائة بسبب إخلائها. وتعتبر عمليات الإخلاء هذه انتهاكاً لحقوق الإنسان إذا أجريت قسراً بمساعدة قوى الأمن ودون تقديم أي بديل[٣٢].

٧٣- والأشخاص الذين غادروا المخيمات خلال السنتين الماضيتين (أي أكثر من ٠٠٠ ٨٥٠ ١ شخص) لم يجدوا بالضرورة حلاً لمشكلة السكن التي يعانون منها. فقد حصل أغلبهم على مساعدة مالية مكّنتهم من الحصول على مأوى لمدة سنة تقريباً، ولكن لا يمكن اعتبار هذا الحل حلاً دائماً.

٧٤- ويعيش الأشخاص الذين ما زالوا في المخيمات في ظروف صعبة جداً وأحياناً غير إنسانية. ولقد زار الخبير المستقل مخيمات كيد وأكرا وبور - أو - برانس ومايارد/بودوان وسانت هيلين في جاكميل؛ فلاحظ ثغرات عديدة ولا سيما في مخيم كيد حيث يبلغ الاكتظاظ السكاني مستويات عالية وحيث لا يمكن اعتبار معظم أماكن السكن منازل لأنها أماكن صغيرة تغطيها قطع من البلاستيك لا تقي من المطر كما أنها لا تحتوي على مراحيض. وتشهد المخيمات الأخرى وضعاً أفضل ولكنه ليس بالضرورة جيداً. فالمخيمات الأربعة تفتقر إلى المياه الصالحة للشرب. ولا توجد فيها مدرسة يَسهل على الأطفال الوصول إليها. ومن المفروض أن يُرجع مخيم سانت هيلين في جاكميل إلى صاحبه في شهر آذار/مارس ٢٠١٤. ويتعين على العائلات الست والثمانين التي جرى إيواؤها فيه والمؤلفة من ٢١٨ فرداً أن تغادر المخيم دون وجهة محددة.

٧٥- ويجدر الاعتراف بالجهود التي يبذلها كل من الحكومة والمجتمع الدولي من أجل تأمين رفاه الأشخاص المشردين، ولكن يجب أن تكثف تلك الجهود لوضع حد في أقرب وقت ممكن للظروف الصعبة التي تعيشها هذه الأسر التي لا تنعم بأدنى الحقوق الأساسية كالسكن والنظافة والصحة والتعليم وغيرها. وهو وضع تتدنى فيه الكرامة الإنسانية يوماً بعد يوم، وهو مرشح للدوام ما لم تُتخذ إجراءات أكثر فعالية تحمي إلى أقصى حد ممكن السكان من آثار الكوارث الطبيعية، علماً بأن أربع سنوات قد مرت حالياً على الزلزال الذي هز البلد.

(٣٢) نظراً إلى ضيق المساحة في هذا التقرير، يود الخبير المستقل أن يشير إلى الوثيقة الهامة التي نشرتها عن هذا الموضوع منظمة العفو الدولية، *"لا مكان يقصدونه". عمليات الإخلاء القسرية التي يتعرض لها المشردون في مخيمات هايتي (Nulle part où aller». Expulsions forcées dans les camps pour personnes déplacées d'Haïti)*، لندن، ٢٠١٣.

٧٦- وثمة كارثة خطيرة أخرى ليست طبيعية بل هي نتاج أنشطة بشرية كانت عواقبها وخيمة، وهي وباء الكوليرا الذي انتشر ابتداء من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. ووفقاً للتقديرات، لقي أكثر من ٨ ٣٠٠ شخص حتفهم بسبب هذا المرض، وأصيب به نحو ٧ في المائة من السكان (أي ٨٠٠ ٦٨٠ شخص)، وهو لا يزال يودي بحياة ١ ٠٠٠ شخص سنوياً. واتُهمت قوات الأمم المتحدة بأنها كانت مصدر هذا الوباء. وقُدمت شكوى في هذا الصدد إلى محكمة في نيويورك في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. ورفضت الأمم المتحدة تلك التهم مستندةً إلى الفقرة ٢٩ من المادة الثامنة من اتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها، واضطلعت بأنشطة هامة بغية وضع حد للوباء ومساعدة الضحايا.

٧٧- ووفقاً للخبير المستقل، يجب التغلب على العقبات الدبلوماسية التي تحيط بهذه المسألة للتمكن في أقرب وقت ممكن من إنهاء هذا الوباء الذي يعاني منه الشعب الهايتي، كما ينبغي جبر الأضرار الواقعة بالكامل. وينبغي أن تقدَّم إيضاحات بشأن حقيقة ما جرى، وإذا اقتضى الأمر، أن يعاقَب المسؤولون عن هذه المأساة أياً كانوا، وذلك عملاً بالمبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالحق في الانتصاف والجبر لضحايا الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني لعام ٢٠٠٥، وهي مبادئ ورد ذكرها سابقاً في هذا التقرير (الفقرة ٦٣). وينبغي لمنظمة الأمم المتحدة أن تكون أول من يمتثل لهذه المبادئ. وفي هذا الصدد، تبنّى الخبير المستقل تصريحات الخبير المستقل السابق الذي أشار في تقريره الأخير إلى أنه "إذ يأسف [...] لتوظيف بعض المنظمات الموضوع لأغراض سياسية، فإنه يدرك الحاجة إلى الحقيقة والتعويض المحتمل التي عبر عنها الضحايا أو أسرهم، ويذكّر بأن الصمت أسوأ الأجوبة" (A/HRC/22/65، الفقرة ٨٩).

٧٨- ويجب التطرق في هذا الفصل إلى مسألة ثالثة وهي الظروف التي يعيش فيها العديد من الهايتيين المقيمين في الخارج والمهدَّدين بحسب ممثل المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في هايتي بأن يصبحوا عديمي الجنسية[٣٣].فالعديد منهم يُحرم من الحق في الهوية والجنسية والكرامة الشخصية ومن كل الحقوق الناجمة عنها.

٧٩- وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، أصدرت المحكمة الدستورية في الجمهورية الدومينيكية قراراً يقضي بحرمان الأشخاص المولودين منذ عام ١٩٢٩ لأهل أجانب أقاموا في البلد بصورة غير شرعية من الحق في الحصول على الجنسية الدومينيكية. وقد أشارت عدة هيئات ووكالات دولية، من قبيل المفوضية السامية لشؤون اللاجئين ومنظمة اليونيسيف ولجنة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان، إلى أن هذا القرار يخل بالالتزامات الدولية. وأدلت

(٣٣) بحسب معطياتها، يبلغ عدد الهايتيين المقيمين في الخارج حوالي ٤,٥ ملايين شخص. وفي عام ٢٠٠٧، أحصت المجموعة المعنية بالأزمات الدولية (International Crisis Group) أكثر من ٠٠٠ ٧١٠ ٣ هايتي أو منحدر من أصول هايتية في الخارج (المجموعة المعنية بالأزمات الدولية، *بناء السلام في هايتي: إدماج الهايتيين المقيمين في الخارج (Construire la paix en Haïti: inclure les Haïtiens de l'extérieur)*، التقرير رقم ٢٤ عن منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، بور - أو - برانس/بروكسيل، ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧).

مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أيضاً برأي مماثل[٣٤]. ويعرب الخبير المستقل عن اتفاقه مع تصريحات المفوضة السامية، ويدعو كلاً من حكومة الجمهورية الدومينيكية ومجلس حقوق الإنسان إلى كفالة حق أبناء الهايتيين المولودين في ذلك البلد في الحصول على الجنسية الدومينيكية.

## ثالثاً- الاستنتاجات والتوصيات

**٨٠- إن حالة حقوق الإنسان في هايتي حالة في منتهى الخطورة ولكن يمكن تخطيها إن توافرت خمسة شروط أساسية هي: وجود إرادة سياسية قوية من الحكومة والمجتمع الدولي، ومشاركة المجتمع المدني بصورة نشطة، والتوافق على المشاكل الواجب حلها على سبيل الأولوية، وتكثيف الجهود وتنسيقها في الاتجاه نفسه، والمواظبة دون كلل على بذل هذه الجهود لتحقيق الأهداف المحددة.**

**٨١- وقد رُصدت مجموعة المشاكل الواجب بحثها والحلول الواجب اعتمادها لحلها في التشخيصات والتوصيات المتعددة المتعلقة بهايتي التي وضعها على مدى ثلاثة عقود الخبراء وهيئات الأمم المتحدة ونظام الدول الأمريكية المعني بحقوق الإنسان. ومن هنا، يعيد الخبير المستقل تأكيد التوصيات العديدة الصادرة ويقترح استنباط خمسة جوانب رئيسية من هذه الدراسات التحليلية والتوصيات بغية النظر فيها على سبيل الأولوية وتكثيف الجهود المبذولة لمعالجتها.**

**٨٢- وهذه الجوانب الخمسة المرتبطة ببعضها ارتباطاً وثيقاً هي مظاهر اللامساواة العميقة المتفشية في المجتمع الهايتي والمتعلقة بمشاشة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للغالبية الساحقة من السكان؛ والأوضاع اللاإنسانية التي تسود في السجون والتي يعاني منها المحتجزون رهن الحبس الاحتياطي المطوّل؛ وغياب الأمن القضائي في مجالات عديدة من الحياة اليومية بسبب التقويض المتنامي لسيادة القانون؛ والإفلات من العقاب الواضح فيما يخص الانتهاكات المرتكبة في الماضي؛ والتجارب المريرة التي مرّ بها العديد من ضحايا الكوارث الطبيعية وغيرها من الأزمات الإنسانية مثل الزلزال الذي وقع في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ أو وباء الكوليرا الذي بدأ ينتشر منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ أو حالات انعدام الجنسية.**

**٨٣- ولا ريب في أن الحالة الحرجة لحقوق الإنسان في هايتي لن تُحلّ بين ليلة وضحاها ولكن يجب وضع حد عاجل لظواهر في المجالات الخمسة المذكورة أعلاه لأنها تؤدي إلى ارتكاب انتهاكات جسيمة في كل لحظة، وذلك على النحو التالي:**

(٣٤) www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=13808&LangID=E.

(أ) ينبغي للحكومة أن تحدد مهلة قصيرة ولكن معقولة لمحو الأمية التي يعاني منها حوالي نصف البالغين. ومع أن خفض مظاهر اللامساواة يحتاج إلى الوقت، وبخاصة إذا جرى ذلك عن طريق برامج هيكلية تتجاوز مجرد تقديم المساعدة الاجتماعية، فإن تعليم القراءة والكتابة ضرورة ملحة للحياة الكريمة في المجتمع وللتمتع بمعظم الحقوق المكفولة للمرء ولا سيما الحق في التعليم الذي يسمح بدوره بالنفاذ إلى حقوق أخرى مثل الحق في العمل والغذاء والسكن والصحة؛

(ب) ينبغي أن يجري بصورة عاجلة تخفيض الاكتظاظ في السجون، وتزويد السجون بالمرافق الصحية اللازمة، وإيصال الأطعمة إلى المحتجزين، وعلى وجه الخصوص، الإفراج عن المحتجزين رهن الحبس الاحتياطي المطوّل أو تحديد وضعهم القانوني، وذلك استناداً إلى دراسات سبق أن أجرتها إدارة السجون؛

(ج) يُعد تعزيز سيادة القانون عن طريق تدعيم المؤسسات عملية معقدة تحتاج إلى الوقت. وتشكل المساعدة التقنية التي يمكن أن يقدمها الخبير والتي اتفقت على تأمينها الوزيرة المنتدبة مع الخبير المستقل خطوة في هذا الاتجاه. ولكن يجب اتخاذ بعض التدابير منذ الآن ولا سيما فيما يخص أطفال "الريستافيك" والفئات المعرّضة للخطر؛

(د) يُفترض أن تشكَّل عاجلاً لجنة لحماية حقوق الطفل مكلفة بمواجهة ظاهرة أطفال "الريستافيك"، على نحو ما اقترحته المقررة الخاصة المعنية بأشكال الرق المعاصرة أثناء الزيارة التي أجرتها في عام ٢٠٠٩ (A/HRC/12/21/Add.1)؛

(هـ) ينبغي كذلك أن يوضع بصورة عاجلة برنامج لحماية الفئات المعرّضة للخطر، ولا سيما لمنع الاعتداء على المدافعين عن حقوق الإنسان وعلى المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية أو على الأشخاص المعرضين للوقوع ضحايا للعنف الجنسي؛

(و) كان ينبغي إنشاء لجنة وطنية لتعويض الضحايا منذ عام ١٩٩٥ عندما أوصت بها اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق وإقامة العدل، وذلك من أجل ضحايا انقلاب عام ١٩٩١، وأيضاً من أجل ضحايا الانتهاكات الجسيمة الأخرى المرتكبة في الماضي في ظل نظام عائلة دوفالييه ونظام العسكر، فضلاً عن ضحايا أعمال العنف المرتكبة على يد الموالين للرئيس أريستيد أو المعارضين له. ويمكن أن تتخذ اللجنة تدابير لجبر الأضرار الجسدية وتصدر تصاريح قضائية لتحديد المسؤوليات، كما يمكنها أن تساهم في الأجل المتوسط والطويل في تحديد الأنشطة التربوية الرامية إلى إرساء الحق في الذاكرة، ويُفترض أن تؤدي هذه التدابير إلى تحسن حالة حقوق الإنسان في البلد تحسناً كبيراً؛

(ز) لا بد من رفع مستوى الموارد بدرجة كبيرة لضمان الحق في السكن والحياة الكريمة بالنسبة إلى معظم الأشخاص المشردين الذين ما زالوا يعيشون في المخيمات المنشأة في أعقاب الزلزال الذي ضرب البلد في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠؛

(ح) ينبغي كذلك إنشاء لجنة لتعويض ضحايا الكوليرا للسماح بحصر الأضرار الواقعة وتحديد التعويض أو الجبر المناسب لها وتحديد المسؤولين وإيقاف الوباء واتخاذ تدابير أخرى؛

(ط) إن انعدام الجنسية موضوع واسع تعنى به المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بوصفها مؤسسة متخصصة تابعة للأمم المتحدة. ومن المتوقع أن يوجّه مجلس حقوق الإنسان دعوة إلى الدول التي تستضيف مهاجرين هايتيين كي تضم جهودها إلى جهود المفوضية السامية بغرض تأمين ظروف عيش كريم لهؤلاء الأشخاص، ومنحهم المزايا الاجتماعية المنصوص عليها في الفصل الرابع من اتفاقية عام ١٩٥٤ المتعلقة بمركز الأشخاص عديمي الجنسية، ومنحهم الجنسية في الظروف المنصوص عليها في اتفاقية عام ١٩٦١ المتعلقة بخفض حالات انعدام الجنسية؛

(ي) ينبغي إيلاء اهتمام خاص لحقوق المرأة تحديداً وذلك في جميع المجالات المذكورة أعلاه. ولهذا الغرض، أيد الخبير المستقل طلب المساعدة من خبير لإعداد التقرير الذي ستقدمه هايتي إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة.

٨٤- وإن التدابير التي أوصي باتخاذها بصورة عاجلة والمذكورة في الفقرة السابقة ضرورية لثلاثة أسباب. فالسبب الأول هو إنهاء الانتهاكات الجسيمة التي ستتواصل في كل لحظة وستطال آلاف الأشخاص إن لم يوضع لها حد. والسبب الثاني هو إعطاء الشعب الهايتي والمجتمع الدولي انطباعاً بأن هناك عزماً على الالتزام بمعالجة حالة حقوق الإنسان. والأخير هو التمهيد لتنفيذ التوصيات الأخرى التي صدرت خلال العقود الثلاثة المنصرمة في مجال حقوق الإنسان. ويعرب الخبير المستقل عن استعداده لتقديم مساعدته من أجل تحقيق هذا المشروع.